



رؤية عربية لتجريم ازدراء الأديان والإساءة للأنبياء والشخصيات والمقدسات الدينية

فبراير 2025 م

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه القيم الدينية والثقافية المشتركة، تشكل جريمة ازدراء الأديان والإساءة للأنبياء والشخصيات والمقدسات الدينية خطراً يهدد التعايش السلمي واحترام التنوع الثقافي والديني بين الشعوب. وانطلاقاً من الدور المحوري الذي يضطلع به البرلمان العربي كمُنبر جامع للإرادة الشعبية العربية، يبرز التزامه الراسخ بالتصدي لهذه الجريمة التي تنعكس سلباً على وحدة المجتمعات واستقرارها من جانب وعلى تصاعد خطاب الكراهية من جانب المتطرفين في العالم.

ويؤكد البرلمان العربي على أهمية تعزيز القوانين التي تجرم هذه الأفعال المسيئة، والعمل على تكثيف الجهود الدبلوماسية والحوارية مع البرلمانات الإقليمية والدولية للتصدي لهذه الظاهرة المقيتة، مع التركيز على نشر قيم التسامح والاحترام المتبادل، باعتبارهما أساساً راسخاً لتحقيق السلام العالمي هدياً بتعاليم الأديان السماوية.

ويمثل هذا التصدي جزءاً من مسؤولية البرلمان العربي في احترام الأديان وعدم الإساءة إلى لآلبياء والمقدسات الدينية وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة، مع التأكيد على أن احترام الأديان والمقدسات هو جزء لا يتجزأ من احترام الإنسان وكرامته.

تُعدّ المقدسات الدينية من المقومات الأساسية للهوية الثقافية والدينية لدى المجتمعات العربية والإسلامية، حيث ترتبط هذه المقدسات ارتباطاً وثيقاً بالقيم الروحية والأخلاقية التي تُعدّ أساساً للتقاليد والعادات المتوارثة. كما أن المقدسات الدينية ليست مجرد تعبيرات دينية بل تمثل جذوراً تمتد في تاريخ وثقافة العالم العربي، وتلعب دوراً في تحديد معالم الشخصية الثقافية والحضارية لها. ومع تزايد التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية في ظل الظروف المعاصرة، تتزايد أهمية العمل على حماية هذه المقدسات، وذلك لما تمثله من قيمٍ معنوية تدعم التماسك الاجتماعي والوحدة الفكرية داخل المجتمع.

إن العالم اليوم يشهد أشكاً متزايدة من الاعتداءات على الأديان والأنبياء والمقدسات الدينية، سواء من خلال الإساءة اللفظية أو الهجمات المتمدة على الكتب المقدسة ودور العبادة، هذه الاعتداءات أصبحت أكثر شيوعاً مع تصاعد الجدل حول حرية التعبير وحدودها، إذ يلجأ بعض الأفراد والجماعات الغربية إلى تبرير الإساءة بحجة حرية التعبير، ما يضع تساؤلات حول التوازن بين هذا الحق واحترام مشاعر وحقوق الآخرين في حرية التعبير، وإن كانت حقاً مشروعاً في المجتمعات الحديثة، تنطوي على مسؤوليات وواجبات خاصة، وفقاً لما نصت عليه المواثيق الدولية، خاصة المادة 19 والمادة 20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تؤكد على ضرورة تجنب استغلال هذا الحق للإساءة للمقدسات الدينية أو النيل من مشاعر الجماعات الدينية.

كما إن هذه الإساءة لا تتسبب فقط في إحداث توترات داخلية، بل تؤدي أيضاً إلى تعزيز مشاعر الغضب والكراهية، مما يزيد من حدة التوترات ويهدد استقرار المجتمعات.

من هنا، تأتي الحاجة إلى تحرك فعال ومشترك من الدول العربية والإسلامية نحو وضع رؤية موحدة تعمل على التصدي للإساءة إلى الأديان والرسائل والشخصيات والمقدسات الدينية، بحيث تشمل هذه الرؤية وضع مبادئ واضحة تجرم هذه الإساءة، إضافة إلى تفعيل الحوار بين الأديان كوسيلة لتقريب وجهات النظر والترويج لثقافة التعايش السلمي. ويُعدّ الحوار بين الأديان من أهم السبل التي تساعد على فهم الآخر، وتعمل على بناء جسور التواصل الثقافي والديني، مما يسهم في تقليل التوترات وتخفيف مشاعر العداء بين الشعوب.

تجدر الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تنامياً في مظاهر التعصب الديني والهجوم على المقدسات، من حرق الكتب المقدسة، إلى نشر الرسوم المسيئة للأنبياء والرسائل والتضييق على بعض المظاهر الدينية. وقد أثارت هذه المظاهر ردود فعل قوية في العديد من الدول، خاصة في العالم العربي والإسلامي، حيث تعتبر هذه المجتمعات أن التعدي على المقدسات يمس جوهر عقائدها ويستهدف قيمها الأساسية. ولذلك، فإن البرلمانات العربية، بالتعاون مع المؤسسات الدينية والثقافية، مطالبة بتكثيف جهودها للتصدي لمثل هذه الاعتداءات من خلال وضع ضوابط وآليات فعالة لحماية المقدسات والمعتقدات الدينية على المستوى الوطني والدولي، بما يتوافق مع المبادئ والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

في نهاية المطاف، يمكن القول إن حماية العقائد والمقدسات الدينية من الانتهاكات تتطلب جهداً متكاملًا بين مختلف الجهات الرسمية والشعبية، لأن هذه الأديان والمقدسات الدينية لا تمثل فقط ديناً معيناً، بل هي جزء من الهوية الثقافية والتراث المشترك الذي يجب على الجميع احترامه وحمايته.

من هنا، يحرص البرلمان العربي على أهمية تقديم هذه الرؤية التي تحاول استعراض مبرز للمشكلة ووضع آليات يمكن من خلالها التصدي لهذه الظاهرة المقيتة.



أهداف الرؤية:

• حماية الأديان والشخصيات والمقدسات الدينية من الإساءة وضمان قدسيتهما والاحترام الواجب لهما.

• تعزيز ثقافة الحوار بين الأديان والثقافات.

• بناء إطار قانوني دولي يحظر الإساءة إلى الأديان والأنبياء والشخصيات والمقدسات الدينية.

• تعزيز الوعي العالمي بأهمية احترام المعتقدات الدينية.



المحور الأول: الأهمية الخاصة للمقدسات والمعتقدات الدينية

للمقدسات والمعتقدات الدينية جزء أساسي في حياة الإنسان، فمنذ أن وطأت قدمه سطح الأرض وقد اخترعت الشعارات والرموز الدينية لتكون وسيلة لاتصال غير محدودة الزمان والمكان، وعندما ظهرت الديانات، تسابقت جميعها إلى استخدام الرموز للتعبير عن مقدستها ومعتقداتها.

أهمية المقدسات والرموز والمعتقدات الدينية في الهوية الثقافية والاجتماعية:

المقدسات والمعتقدات الدينية تشكل جزءًا حيويًا من الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات، خاصة في العالم العربي والإسلامي. فهي ليست مجرد شعارات دينية، بل تجسد في الحياة اليومية للأفراد وتؤثر على نظرتهم للعالم من حولهم. هذه الرموز، كالنصوص المقدسة مثل القرآن الكريم، والشخصيات الدينية كالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، والمعالم الدينية كالمساجد، تحمل أبعادًا روحية وثقافية تغرس القيم والمبادئ التي تتوحد حولها أفراد المجتمع.

تشكل المقدسات الدينية معايير أخلاقية وموجهات سلوكية تعزز من تماسك المجتمع وتوطد الروابط بين أفرادها، إذ إن قيمًا كالترسامح، والرحمة، والعدالة تنبثق من هذه المعتقدات وتجسد في سلوكيات الأفراد والجماعات. فالرموز الدينية تساهم في تحديد هوية المجتمع من خلال القيم التي تغرسها، مثل احترام الآخر، والإيثار، والعمل الجماعي، وتقديم المصلحة العامة على الفردية. كما أن هذه الرموز لا تقتصر في دورها على الجانب الديني، بل تتداخل بشكل عميق مع الممارسات الاجتماعية، مما يجعلها ركيزة أساسية للثقافة والعادات والتقاليد التي تُشكل شخصية المجتمعات العربية والإسلامية.

وتلعب المقدسات والمعتقدات الدينية تلعب دورًا كبيرًا في إرساء أسس العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين أفراد المجتمع، حيث تُعزز من وحدة الصف وتُرسخ التلاحم بين أفرادها، مثل الأعياد والشعائر الدينية، والطقوس الجماعية كالصلاة، والأماكن المقدسة.

إضافة إلى ذلك، تعكس الرموز الدينية الموروث الثقافي العريق للمجتمعات، وتربط الحاضر بالماضي عبر الأجيال، فهي بمثابة إرث يتوارثه الأبناء عن آبائهم، مما يُعزز الانتماء الثقافي. هذه المعتقدات تربط الأجيال المعاصرة بجذور تاريخية وروحية.

المقدسات الدينية كجزء من التراث الثقافي المشترك:

المقدسات الدينية تُعد جزءًا أساسيًا من التراث الثقافي المشترك للإنسانية، وهي لا تمثل فقط عناصر مرتبطة بمعتقدات أو شعائر محددة، بل تتجاوز ذلك لتعبر عن أبعاد ثقافية، وحضارية، وتاريخية تُبرز تطور المجتمعات وتفاعلها عبر التاريخ. هذه الرموز، سواء كانت مادية كالمساجد، والكنائس، والمعابد، أو معنوية كالكتب المقدسة والشخصيات الدينية، تُعتبر شاهدًا على مراحل مختلفة من تطور الفكر الإنساني وتُبرز ملامح الحضارات التي انبثقت منها. عبر هذه الرموز، تتجلى الروابط المشتركة بين الشعوب، وتنعكس فيها القيم الإنسانية العميقة التي تعزز التفاهم والانسجام بين البشر.

من جهة أخرى، تُعد المقدسات الدينية أيضًا نقاط التقاء بين الثقافات المتنوعة. إذ لطالما كانت هذه المواقع والمعالم محط اهتمام الناس من خلفيات وأديان مختلفة، مما جعلها جسورًا ثقافية تصل بين الأمم والشعوب. فالناس من مختلف الثقافات يتوافدون على هذه الأماكن للتعرف على قصص التاريخ المشترك بين الشعوب، وكيف أثر الدين في تشكيل العادات والتقاليد، وكذلك في تطور الفن والموسيقى والأدب. وهذا يساعد على تحقيق فهم أعمق بين الثقافات ويُعزز من احترام التعددية الدينية والثقافية، حيث تنعكس في هذه الرموز مظاهر التسامح، والتفاهم، والقيم الإنسانية الشاملة.

إلى جانب ذلك، ترتبط الرموز الدينية بالطقوس والعادات التي أصبحت جزءًا من الثقافة الشعبية للمجتمعات. فالكثير من المناسبات الدينية واحتفالات الشعبية تستند إلى هذه الرموز، وتعد وسيلة يعبر من خلالها الناس عن هويتهم الثقافية وانتمائهم الروحي.

الإساءة إلى الأديان والشخصيات والمقدسات الدينية انتهاك للحقوق الإنسانية:

الإساءة إلى الأديان والمقدسات الدينية ليست مجرد خلاف في الآراء أو التعبير عن الرأي، بل هي انتهاك للحقوق الإنسانية الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية، خاصة تلك التي تؤكد على الحق في حرية الدين والمعتقد. كما أن الأديان والمقدسات تمثل جزءًا من الهوية الشخصية والجماعية للأفراد والمجتمعات، ولذلك فإن أي تعدد عليها يُعدّ مساسًا بكرامة الأفراد ومعتقداتهم، واعتداءً على حرية ممارسة شعائرهم الدينية دون أي خوف من التجريح أو التشويه. إن احترام الرموز الدينية ليس مجرد مسألة دينية فحسب، بل هو جزء من احترام كرامة الإنسان نفسه، كما أن التسامح تجاه هذه الرموز يعكس الالتزام بالحقوق الإنسانية والقيم العالمية التي تجمع الشعوب.

ان جميع الاساءات
والانتهاكات التي
ترتكب لا تستهدف
فقط الأديان
والأنبياء والمقدسات
الدينية نفسها، بل
تمسّ مبادئ حقوق
الإنسان التي تعتبر
احترام التنوع الديني
جزءًا منها.

في بعض السياقات، كما هو الحال في بعض الدول الأوروبية التي شهدت حالات لحرق المصحف الشريف أو نشر رسوم مسيئة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، تتحول هذه الإساءة إلى عامل يُساهم في نشر بيئة من التوتر والكراهية بين فئات المجتمع المختلفة. فالإساءة للرموز الدينية لا تستهدف فقط الأفراد المنتمين إلى هذه الديانة أو تلك، بل تخلق فجوة بين مختلف الطوائف وتُسهّم في زعزعة التعايش السلمي. إن الرموز الدينية تمثل جانبًا أساسيًا من ثقافة الشعوب وتاريخها، والاعتداء عليها يعني رفض الاعتراف بحق الآخرين في الحفاظ على ثقافتهم ومعتقداتهم، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية ويؤثر على التماسك المجتمعي.

ومن الزاوية الإنسانية، فإن هذه الإساءات لا تستهدف فقط الأديان والأنبياء والمقدسات الدينية نفسها، بل تمسّ مبادئ حقوق الإنسان التي تعتبر احترام التنوع الديني جزءًا منها. فتكرار هذه الاعتداءات يجعل الأفراد المنتمين لهذه الديانات عرضة للشعور بعدم الأمان والاضطهاد، كما يعزز من مشاعر التمييز والرفض، وهذا يتنافى مع القيم التي تتبناها المجتمعات التي تنادي بحقوق الإنسان. الإساءة للرموز الدينية ليست مجرد موقف ضد رمز ديني بعينه، بل تعبير عن رفض لحق مجموعة كاملة من الناس في ممارسة معتقداتهم بحرية. وبالتالي، فإن هذه الإساءات تشكل انتهاكًا صريحًا للحق في الاحترام والمساواة، وتعدّيًا على الحق في حرية التعبير والتفكير، والذي لا يتعارض مع احترام معتقدات الآخرين.

كما أن الإساءة للأديان والشخصيات والمقدسات الدينية تتجاوز الحدود الدينية إلى المساس بالقيم الإنسانية الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات. فعندما يُسمح بإهانة الأديان والمقدسات الدينية، يتم فتح الباب أمام انتشار مشاعر الكراهية وعدم التسامح، وهو ما يؤدي إلى تأجيج العداوات بين فئات المجتمع المختلفة. هذه الممارسات تترك أثرًا سلبيًا على المجتمعات من حيث تزايد التوترات، وانتشار النزاعات التي قد تؤدي إلى مواجهات مباشرة بين الأفراد والجماعات. وفي هذا السياق، فإن حقوق الإنسان تتطلب التزامًا بمراعاة المعتقدات الدينية كجزء من احترام هوية الآخرين وحريتهم في التعبير عن انتماءاتهم ومعتقداتهم دون أي خوف.

إذاً فإن احترام الأديان والأنبياء والمقدسات الدينية يعبر عن تقدير الإنسان لأخيه الإنسان واحترامه لقيمه ومعتقداته التي تشكل جزءًا أساسيًا من شخصيته وثقافته. ومن خلال الحفاظ على هذا الاحترام المتبادل، يمكن للمجتمعات أن تعزز من القيم الإنسانية المشتركة، كالعادلة والكرامة والتنوع، مما يُساهم في بناء بيئة آمنة يتقبل فيها الجميع اختلافاتهم ويشعرون فيها بالأمان والاستقرار.

المحور الثاني: الأشكال المختلفة للاعتداء على الأديان والشخصيات والمقدسات الدينية

تكررت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الاعتداءات والإساءات ضد المسلمين في أوروبا، وتجاه مقدساتهم الدينية، فضلاً عن بعض القرارات التي تمثل تضييقاً على حريتهم الشخصية وتنتقص من مظاهر قيمهم الدينية.

(1) التعدي على حرمة الأديان وازدراءها

تعتبر هذه الظاهرة أحد الأشكال المعاصرة للعنصرية، ومن أخطر الجرائم التي تمارس بوسائل مختلفة التي تقع على حرمة الأديان السماوية، وتمس العقيدة لدى الأفراد، وتمثل هذه الجريمة في الاعتداء على قدسية المعتقدات الدينية والرسول ومهاجمة العقيدة بالباطل وازدراء الأديان، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى العديد من صور جريمة التعدي على حرمة الأديان والإساءة إليها وازدراءها التي تعاقب عليها أغلب التشريعات الوطنية والدولية:

- الإساءة إلى أي من الأديان أو إحدى شعائرها أو مقدساتها أو تجريحها أو التطاول عليها أو السخرية منها أو المساس بها وذلك بأي شكل من الأشكال.
- التطاول على الذات الإلهية أو الطعن فيها أو المساس بها.
- التطاول على أحد الأنبياء أو الرسل أو زوجاتهم أو آلهم أو أصحابهم أو السخرية منهم أو المساس بهم.
- نشر الصور المسيئة للرسول والأنبياء وإظهارهم في صورة مدنسة وغير لائقة.
- طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أي دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علناً أو تحريف متعمد لنص هذا الكتاب تحريفاً يغير معناه.
- تقليد احتفال ديني في مكان عمومي بقصد السخرية والاستهزاء والازدراء.
- إهانة المقدسات الدينية بالقول أو الإشارة والتهجم بأي شكل من الأشكال على ما يتعلق بالدين.
- هدم وحرق وتدمير وتفجير واقتحام المساجد ودور العبادة.

(2) الإساءة إلى حرمة الأنبياء والمقدسات الدينية

تتمثل هذه الظاهرة في التطاول على أحد الأنبياء أو الرسل أو زوجاتهم أو آلهم أو أصحابهم أو السخرية منهم أو المساس بهم، والتطاول هو كل حركة أو فعل يقصد به التقليل من قدرة ومكانة أحد الأنبياء أو الرسل، والتطاول قد يكون بالقذف أو السب، سواء عن طريق الكتابة، أو الرسم، أو التصريح، أو أي وسيلة أخرى، أما السخرية فتعني الاستهزاء أو الاستخفاف بأحد الأنبياء أو الرسل أو زوجاتهم أو آلهم أو أصحابهم.

(3) جريمة التعدي على الكتب السماوية بالتحريف أو الإلثاف أو التدنييس أو الإساءة بأي شكل من الأشكال



المحور الثالث: تصاعد التحديات في مواجهة الإساءة للأديان والأنبياء وللمقدسات الدينية في العالم الحديث

مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة تأثير العولمة، أصبحت الإساءة للأديان والأنبياء وللمقدسات الدينية أكثر انتشارًا وتأثيرًا مما كانت عليه في الماضي. لم تعد الإساءة تقتصر على أفعال فردية أو على نطاق محلي ضيق، بل يمكن الآن لأي فرد أو مجموعة استهداف رمز ديني ما ونشر الإساءة بشكل عالمي خلال ثوانٍ عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. هذا التحول يمثل تحديًا جديدًا للدول والمجتمعات، حيث أصبح من الصعب التحكم في تدفق المعلومات أو منع انتشار الإساءة عبر الإنترنت.

هذه التحديات الجديدة تتطلب تطوير استراتيجيات حديثة لمواجهة هذه الجريمة. فلا يكفي وضع قوانين محلية تجرم الإساءة للأديان والمقدسات الدينية، بل يجب تعزيز التعاون الدولي لتطوير أطر قانونية تنظم استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لضمان عدم استخدامها كأداة للإساءة إلى الأديان. وبالنظر إلى التحديات المعاصرة، يجب على الدول العربية أن تكون سباقة في تبني هذه السياسات والتعاون مع المجتمع الدولي لضمان حماية مقدساتها ورموزها.

كما أن التحديات لا تتوقف عند التكنولوجيا فقط، بل تمتد إلى الجوانب الثقافية والاجتماعي. حيث إن تصاعد التوترات الدينية وزيادة حالات الإساءة إلى الأديان والأنبياء والمقدسات الدينية يمكن أن يؤدي إلى إشعال الفتن والصراعات. وبالتالي يجب أن تكون هناك جهود مكثفة للتوعية بأهمية احترام المقدسات الدينية وتعزيز الحوار بين الأديان من خلال منصات إعلامية ومسارات تعليمية تُعنى بتعزيز ثقافة التسامح والتعايش.

المحور الرابع: أبرز القوانين و الاتفاقيات والمواثيق الدولية الرامية إلى حماية الأديان والمقدسان والمعتقدات الدينية وحظر الإساءة إليها

أقرت كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية الحق لكل إنسان في اعتناق الدين الذي يرغب فيه دون إجبار، واعتبرت ذلك من الحقوق الطبيعية للإنسان التي لا يجوز أن ينال منها أي فرد أو جهة، وحذرت عد المساس لأي رموز دينية، وفيما يلي أبرز الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تناولت حرية اعتناق الأديان وحمايتها من الازدراء.

ميثاق الأمم المتحدة:

تؤكد المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 " أن من أهم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها تحقيق التعاون الدولي لترويج وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، بدون أي تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين " فالانتهاكات التي تحدث في حق الدين والمعتقدات يعد انتهاكاً لأحد الحقوق الأساسية للإنسان.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

تقرر المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون تمييز من أي نوع "

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965

تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن تشجب الدول الأطراف التمييز العنصري، تتعهد بأن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة، ودون أي تأخير، سياسة القضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله، وتعزيز التفاهم بين جميع الأجناس "

قرار مكافحة الكراهية الدينية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

في يوليو 2023، تم اعتماد مشروع قرار مُعنون بـ "مكافحة الكراهية الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف" من جانب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو ما جاء رداً على تنامي أعمال العنف والكراهية المتمثلة في إهانة المصحف الشريف داخل بعض الدول الأوروبية، ورغبة في تخفيف حدة التوترات والانقسامات التي قد تتسبب فيها مثل هذه الحوادث المسيئة للمعتقدات الدينية الإسلامية. وتمت الدعوة إلى موازنة السلطات بين السماح بحرية الرأي والتعبير وبين الإساءة لمعتقدات الغير الدينية، واستخدام خطابات كراهية قد تذكى الفتن وتشعل الصراعات في المجتمعات. ودعا مشروع القرار إلى "إدانة لكل دعوة أو تعبير عن كراهية دينية بما في ذلك الأفعال الأخيرة، العلنية والمتعمدة"، كما طالب "البلدان إلى اعتماد قوانين تمكنها من تقديم المسؤولين عن هذه الأفعال إلى القضاء"، وناشد "الأمم المتحدة تحديد البلدان التي ليس لديها مثل هذا التشريع".

أبرز القوانين العربية والدولية الدولية الرامية إلى حماية الرموز والمعتقدات الدينية وحظر الإساءة إليها

الجمهورية التونسية:

نص الفصل 5 من الدستور التونسي لسنة 2022 على أن "تونس جزء من الأمة الإسلامية، وعلى الدولة وحدها أن تعمل في نظام ديمقراطي على أن تحقق مقاصد الاسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية" كما نص الفصلان 27, 28 على أنه "تضمن الدولة حرية المعتقد والضمير" و"تحمية الدولة حرية القيام بالشعائر الدينية ما لم تخل بالأمن العام"

ونصت المادة 16 من المجلة الجزائية على أنه: "يعاقب بالسجن مدة عام وبغرامة مالية قدرها 120 ديناراً كل من يتلف أو يهدم أو يفسد أو يهدم أو يشوه المباني أو الهياكل أو الرموز أو غير ذلك من الأشياء المعدة لممارسة الشعائر الدينية والمحاولة موجبة للعقاب"

كما ورد في الفصل 52 من المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر "يعاقب بالسجن من عام إلى ثلاثة أعوام وغرامة مالية من ألف إلى ألفي دينار كل من يدعو مباشرة بواسطة وسيلة من الوسائل المبينة بالفصل 50 من هذا المرسوم استعمال بيوت العبادة للدعاية الحزبية والسياسية وكل من يعتمد النيل من إحدى الشعائر الدينية".

المملكة العربية السعودية:

تطبق السعودية أحكام وعقوبات رادعة على من يتعدى على الرموز والمقدسات الدينية الإسلامية، كما أنها تطبق قواعد صارمة لضمان حماية الكعبة المشرفة في مكة المكرمة، والمسجد النبوي في المدينة المنورة.

جمهورية العراق:

ان المنظومة العراقية لم تتخطى الأفعال التي قد ترتكب وتشكل عمل إجرامي، ومنها التهجم أو التطاول على الرموز الدينية لكل الأديان والطوائف والمذاهب دون أي استثناء، فقد جاء قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل بتجريم الفعل الذي بموجبه يتم التطاول على أي رمز ديني أو شخصية دينية لطائفة معينة، كما ورد في القانون المشار إليه الجرائم التي تمس الشعور الديني والعقوبات التي تطبق وهي يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات :-

- من اعتدى بإحدى طرق العلانية على معتقد لأحدى الطوائف الدينية أو حقر من شعائرها.
 - من تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو اجتماع ديني أو تعمد منع أو تعطيل إقامة شيء من ذلك.
 - من خرب أو تلف أو شوه أو دنس بناء معداً لإقامة شعائر طائفة دينية أو رمزاً أو شيئاً آخر له حرمة دينية.
 - من طبع أو نشر كتاباً مقدساً عند طائفة دينية إذا حرق نصه عمداً تحريفاً يغير من معناه وإذا استخف بحكم من أحكامه أو شيء من تعاليمه.
 - من اهان علناً رمزاً أو شخصاً هو موضع تقديس أو تجميد واحترام لدى طائفة دينية.
 - من قلد علناً نسكاً أو حفلاً دينياً بقصد السخرية منه.
- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من تعرض بإحدى طرق العلانية للفظ الجلالة سباً أو قذفاً بأية صيغة كانت.

[1] الأمم المتحدة، "مجلس حقوق الإنسان يتبنى قراراً لمكافحة الكراهية الدينية"، 11 يوليو 2023، <https://tinyurl.com/mry2erzz>

[2] الجزيرة "رغم معارضة دول غربية.. مجلس حقوق الإنسان يقر مشروع قرار يدين حرق المصحف والإساءة للمقدسات الدينية"، 12 يوليو 2023، <https://tinyurl.com/hhpjecn>

جمهورية مصر العربية:

جرمت المادة (161) من قانون العقوبات المصري كل تعدد يقع بإحدى الطرق المبينة بالمادة (171) على الأديان التي تؤدي شعائرها علناً، ويقع تحت أحكام هذه المادة:

- أولاً: طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علناً إذا حرف عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً يغير من معناه.
 - ثانياً: تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور.
- جرمت المادة (98/و) من قانون العقوبات المصري "كل استغلال للدين في الترويج بالقول أو الكتابة أو بأي وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الأضرار بالوحدة الوطنية.



فرنسا:

جرمت المادة (138) من قانون العقوبات الفرنسي الأفعال الآتية:

- يعاقب كل من يحمل شخصاً بالإكراه أو التهديد على القيام أو الامتناع عن القيام بشعائر دين ما...."
- يعاقب على تعطيل إقامة الشعائر لدين ما..."



انجلترا:

يعد التعدي على حرمة الدين في القانون الجنائي الإنجليزي عملاً إجرامياً إذا تضمن تطاولاً أو سخرية من أي شيء له صله بالرب أو المسيح أو الإنجيل، أو الكنسية الإنجليزية، وسواء وقع هذا التعدي كتابةً أو شفاهه.



التوصيات المقترحة:

يقوم البرلمان العربي بالاهتداء إلى بعض التوصيات على مستوى التعليم والاعلام ومنها على المستوى التشريعي وذلك لمواجهة الغلو وحظر لإساءة الى الاديان والشخصيات والمقدسات الدينية، حيث أن الجرائم الماسة بالمقدسات الدينية الإسلامية من أخطر الأمور على الصعيدين الوطني والدولي، وعليه فسياسة التجريم لم تعد قاصرة على التشريع الداخلي حيث انها غير كافية، بل يجب التحرك على المستوى الدولي أيضاً لتطوير أدوات تجريم المساس بالمقدسات الدينية من خلال المواثيق الدولية.

على المستوى الوطني

دور التعليم والتربية في تعزيز احترام الاديان والمقدسات الدينية

التعليم هو حجر الزاوية في بناء جيل جديد يحترم التعددية الدينية والثقافية. ولذلك، يجب أن تلعب المؤسسات التعليمية دوراً رئيساً في نشر قيم التسامح واحترام الرموز الدينية من خلال المناهج الدراسية والبرامج التعليمية، ويأتي ذلك من خلال تطوير وإدخال مواد تعليمية تركز على التفاهم بين الأديان، وقيم حقوق الإنسان، يمكن أن يساعد في بناء ثقافة تعزز من احترام المعتقدات الدينية، وتحصين ابناءها ضد الانحرافات الفكرية.

كما يجب على المناهج الدراسية في الدول العربية أن تتناول موضوعات تُعنى بأهمية احترام الرموز الدينية ليس فقط في الإسلام، بل في جميع الأديان، مما يعزز من ثقافة التسامح وقبول الآخر. كما يجب أن تشمل البرامج التعليمية مواد تُعنى بتربية الأجيال الجديدة على قيم التعايش السلمي، وأن تكون هناك جهود واضحة لتدريب المعلمين على نشر هذه القيم داخل الفصول الدراسية.

والجدير بالذكر ان التعليم ليس مقتصرًا على المدارس فقط، بل يجب أن يكون هناك تعاون بين المؤسسات الدينية والثقافية والإعلامية لتقديم رسائل تُعزز من قيم التسامح والتعايش السلمي. من خلال الحملات التوعوية والبرامج التعليمية المتكاملة، يمكن غرس هذه القيم في المجتمع بشكل شامل وفعال.

دور الإعلام في تعزيز حماية الأديان والمقدسات الدينية

الإعلام هو أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها إما لتعزيز قيم الاحترام بين الأديان، أو لنشر الكراهية والتحريض ضد المعتقدات الدينية. للأسف، شهدنا في السنوات الأخيرة كيف استُخدمت وسائل الإعلام الغربية في بعض الأحيان لنشر خطاب الكراهية، واستغلال حرية التعبير للإساءة إلى المقدسات الدينية من خلال الرسوم الكاريكاتيرية وغيرها. هذا الدور السلبي للإعلام يُعدّ خطراً كبيراً على استقرار المجتمعات ويزيد من تفاقم التوترات الدينية.

لذا، يجب على الدول العربية أن تتخذ إجراءات فعالة داخلياً وبيث رسائل إعلامية دولية، على الجانب الداخلي تنظيم الإعلام وضمان عدم استغلاله في نشر خطاب الكراهية أو التحريض ضد أي دين أو معتقد. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات إعلامية واضحة تُعزز من احترام الرموز الدينية وتفرض عقوبات على المؤسسات الإعلامية التي تُسيء إلى الأديان.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً من خلال تقديم برامج تبعث رسائل دولية تعزز الحوار بين الأديان وتُظهر القيم المشتركة التي تجمع بين الناس. مثل هذه البرامج تُسهم في تعزيز التفاهم بين المجتمعات الدينية المختلفة، وتقلل من التوترات والصراعات المحتملة. تعزيز الدور الإيجابي للإعلام يتطلب تعاوناً بين الحكومات، والمؤسسات الإعلامية، والمجتمع المدني لضمان توجيه الرسائل الإعلامية نحو بناء ثقافة التسامح والتعايش السلمي.

القوانين والتشريعات لحماية الاديان والمقدسات الدينية

لا يمكن حماية الأديان والمقدسات الدينية بشكل فعال دون وجود قوانين وتشريعات صارمة تجرم الإساءة لهذه الرموز. في العديد من الدول العربية، توجد قوانين تمنع الإساءة إلى الأديان، لكنها في كثير من الأحيان تفتقر إلى الشمولية أو التنفيذ الصارم. من هنا، تأتي الحاجة إلى تطوير هذه القوانين لتكون أكثر فعالية وتناسب مع التحديات الحديثة.

يجب أن تكون هذه القوانين واضحة وصارمة في معاقبة كل من يُسيء إلى الرموز الدينية أو يستخدمها كأداة لنشر الكراهية والتحريض على العنف. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل هذه القوانين آليات واضحة للتنفيذ والمتابعة، بحيث لا تظل مجرد نصوص قانونية غير مفعلة.

علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون بين الدول العربية لتوحيد القوانين التي تحمي الرموز الدينية على مستوى إقليمي، وضمان تبني الدول العربية لهذه التشريعات بشكل موحد وفعال. هذا التنسيق يمكن أن يُسهم في خلق بيئة قانونية تضمن حماية الرموز الدينية وتعزز من الاستقرار الاجتماعي.

التعاون الدولي لحماية الأديان والمقدسات الدينية.

القضايا المتعلقة بالإساءة إلى المقدسات الدينية هي قضايا عالمية تتطلب تعاوناً دولياً لمواجهةتها. ومن هنا، يجب على الدول العربية العمل مع المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الإسلامي، لتطوير سياسات وآليات مشتركة تحظر الإساءة إلى الرموز الدينية، من خلال مطالبة هيئة الأمم المتحدة للضغط على الدول التي تشهد حالات من الإساءة للرموز الدينية والتي تكررت فيها حالات الاعتداءات على هذه الرموز، وذلك من أجل أن تصدر قرارات وقوانين قطرية بشكل منظم ومستدام تجرم الاعتداءات على المقدسات والرموز الدينية.

إن التعاون الدولي يمكن أن يساهم في تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المقدسات الدينية من خلال وضع معايير وقوانين دولية تلزم الدول باحترام هذه الرموز وعدم السماح بالإساءة إليها تحت أي ظرف. كما يمكن أن يساعد التعاون الدولي في تبادل الخبرات وتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة التطرف الديني وخطاب الكراهية الذي يستهدف الرموز الدينية.

من خلال تعزيز هذا التعاون، يمكن أن تصبح الدول العربية شريكاً فعالاً في بناء عالم يسوده الاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات المختلفة، ويقوم على أساس من التفاهم والحوار. وهذا يتطلب التزاماً جماعياً من جميع الدول للعمل معاً لضمان احترام هذه الرموز وحمايتها من أي إساءة أو انتهاك.

والدعوة إلى إصدار اتفاقية دولية من طرف الأمم المتحدة يتعلف بتجريم المساس والإساءة للمقدسات والرموز والثوابت الدينية وكافة الأفعال التي من شأنها منع أو تعطيل ممارسة الشعائر الدينية ما لم تخل بالنظام والأمن العام.

دور المجتمع المدني في حماية الأديان والمقدسات الدينية.

المجتمع المدني يُعد شريكاً رئيساً في جهود حماية الأديان والشخصيات والمقدسات الدينية من الإساءة. من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، التي يمكن أن تساعد في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية احترام الرموز الدينية، والتصدي لأي محاولات للإساءة إليها. هذه المنظمات يمكن أن تلعب أيضاً دوراً كبيراً في توعية المجتمع بخطورة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وتشجيع التفاهم بين الأديان المختلفة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تقديم برامج تدريبية وحملات توعوية تُعزز من قيم التسامح والتعايش بين مختلف الأديان. هذه البرامج يمكن أن تساهم في خلق بيئة مجتمعية أكثر انفتاحاً وقبولاً للآخر، حيث يتم التعامل مع الاختلافات الدينية على أنها مصدر للتنوع وليس للصراع.

من ناحية أخرى، يمكن للمجتمع المدني أن يكون جزءاً من الجهود الدولية لحماية الرموز الدينية، من خلال العمل مع المنظمات الدولية وتقديم رؤى لحماية المعتقدات والرموز الدينية. هذه الجهود تُساهم في بناء تحالفات عالمية تهدف إلى حماية الرموز والمعتقدات الدينية، وتعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة أي إساءة أو انتهاك.

ويوضح الجدول التالي الجهات التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز ثقافة تقبل الآخر، والاضطلاع بدور كبير في حماية الرموز والمعتقدات الدينية، بالتزامن مع كفالة حرية الرأي والتعبير والتي يجب ألا تسمح بالتعدي على أفكار ومعتقدات الغير ورموزهم الدينية والعقائدية:

المستوى	المنظمة أو الجهة المنوط بها تنفيذ التوصيات	الدور المنشود
الدولي والإقليمي	المنظمات الأممية والإقليمية (منظمة الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، ومنظمات حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية)	- تنفيذ المزيد من المبادرات العالمية والإقليمية، مثل "اليوم العالمي للتسامح"، كوسيلة لإحياء ثقافة الحوار والتعايش بين الأفراد. - التفاوض بين الحكومات من خلال منظمة الأمم المتحدة، لتشجيع الدول الغربية التي تتجدد فيها حوادث الاعتداء على المسلمين، على وضع قوانين تجرم معاداة الأديان والشخصيات والمقدسات الإسلامية مثل القوانين التي تجرم "معاداة السامية". - بناء تحالفات عالمية وإقليمية تهدف إلى حماية الرموز والمعتقدات الدينية، وتعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة أي إساءة أو انتهاك. - توحيد مواقف الدول العربية والإسلامية خلال اجتماعات منظمة الأمم المتحدة المختلفة لإصدار قرارات وقوانين تجرم الاعتداءات على الأديان والأنبياء والشخصيات والمقدسات الدينية.

• تطوير استراتيجيات دولية وإقليمية لمكافحة التطرف الديني وخطاب الكراهية الذي يستهدف المقدسات الدينية، وتفعيل الاستراتيجيات الموجودة. • رصد الحكومات التي تستخدم خطابات تروج للعنف والكراهية والاعتداء على الأديان والأنبياء، والضغط عليها من خلال الأمم المتحدة وهيئاتها، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لردع هذه الحكومات عن الاستمرار للترويج لمثل هذه الخطابات. • تخصيص صناديق دولية وإقليمية لدعم المؤسسات والكيانات التي تتصدى لخطابات الكراهية والتحرّيش على العنف. • التعاون مع المؤسسات الإعلامية التقليدية وغير التقليدية للتصدي لخطابات الكراهية. • التعاون مع الشركات المالكة لمنصات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وشبكات البحث الكبرى للتصدي للمحتويات التي تروج للكراهية وتحرض على العنف. • دعم المؤسسات التعليمية في مختلف الدول، وتشجيعها على تنفيذ برامج تعليمية تحتوي على مواد تشجع على مبادئ المواطنة واحترام حقوق الإنسان. • إقامة المؤتمرات وورش العمل والتدريبات لوزراء التعليم في الدول الأعضاء للترويج للسياسات المثلى والصحيحة للتصدي لخطابات الكراهية. • الاحتكام لمواد القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية، ورفع قضايا دولية على من يتعدى على الأماكن المقدسة الدينية، مثل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) التي تتعدى على القدس والمسجد الأقصى المبارك		
• استغلال المكانة الكبيرة التي تتمتع بها مؤسسة الأزهر الشريف في العالم الإسلامي، كونه منبر علم أساسي، ومصدر رئيسي للتشريع والفقه الإسلامي، وتفسير الدين الصحيح، والتفاف الحكومات العربية والإسلامية حوله للقيام بدور محوري في التصدي للإساءة للرموز والمقدسات الدينية. • الترويج بدرجة أكبر لمجلة "الأزهر الشريف"، والتي تصدر بعدة لغات والتي تتضمن موضوعات تشجع على التآخي والسلام والتعايش. • التعاون مع منظمة التعاون الإسلامي لطباعة ونشر ملايين النسخ الورقية والإلكترونية المترجمة إلى مختلف لغات العالم، على ألا تكون هذه النسخ منفردة، ولكن يصاحبها تفسير مبسط لآيات القرآن الكريم. • التعاون مع الكنيسة الكاثوليكية بالفاتيكان والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية بإسطنبول وموسكو لتنفيذ مشاريع عالمية ووطنية وإقليمية تهدف إلى نشر ثقافة تقبل واحترام عقيدة الآخر، وتتمثل هذه المشاريع في المشاريع ذات الطابع الثقافي مثل المؤتمرات وورش العمل والحملات التوعوية التي تهدف إلى زيادة توعية الأفراد بأهمية الأديان ورموزها، وبضرورة عدم الاعتداء عليها، على أن يتم تنفيذ هذه المشاريع بكافة لغات العالم الحيوية في مختلف دول العالم، خاصة الدول التي تشهد حوادث اعتداءات على الرموز والمقدسات الدينية.	المؤسسات الدينية العربية مثل مؤسسة الأزهر الشريف	

	• ابتعاث المزيد من رجال الدين والفتوى إلى المجتمعات الغربية لتوضيح الصورة الصحيحة عن الدين الإسلامي، ولتكوين تحالفات وشراكات مع المؤسسات الدينية المتواجدة في الغرب سواء المسيحية أو الإسلامية أو غيرها وتنفيذ برامج تستهدف محاربة خطاب الكراهية. أما داخل الدول العربية، فيتم تنظيم دورات تثقيفية لرجال الدين والأئمة حوسيل التواصل مع الجمهور، وآليات نشر خطابات التسامح والتآخي بين الأفراد، وتقبل واحترام ثقافة الغير ومعتقداته. • التواصل مع الجاليات العربية والمسلمة المتواجدة في الغرب لتكوين روابط تركز على أهداف بعينها من بينها نشر الصورة الصحيحة عن الإسلام ومعتقداته. • تنفيذ برامج تليفزيونية وحلقات بودكاست مترجمة إلى عدة لغات، وأفلام سينمائية طويلة وأفلام أخرى قصيرة توضح الصورة الصحيحة عن الدين الإسلامي من جهة، وترسخ من ثقافة احترام الغير، واحترام معتقداته لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا. • تسليط الضوء على القيم المشتركة التي تدعو لها كافة الأديان السماوية وهي السلام والمحبة والتعايش واحترام الغير والرحمة كوسيلة لدفع عموم الأفراد إلى تجنب الصدام مع أتباع الديانات الأخرى. • تسليط الضوء على القيم المشتركة التي تدعو لها كافة الأديان السماوية وهي السلام والمحبة والتعايش واحترام الغير والرحمة كوسيلة لدفع عموم الأفراد إلى تجنب الصدام مع أتباع الديانات الأخرى. • تنفيذ المزيد من المؤتمرات وورش العمل واللقاءات بين الأئمة والشيوخ والقساوسة وكبار رجال الدين والمسؤولين الحكوميين والدوليين كوسيلة لتعزيز الحوار بين الأديان من جهة، ولنشر الخطاب المعتدل وزيادة التوعية بشأن الأديان من جهة أخرى، وذلك من خلال ما يتم بثه في الصحف والإذاعات من بيانات صحفية، ومخرجات تلك المؤتمرات تؤكد على ضرورة احترام وتقبل الآخر. • رفع مستويات الاستجابة السريعة لدى المؤسسات الدينية الوطنية والإقليمية من خلال تخصيص فرق مسؤولة عن رصد الأحداث أو المعلومات التي تتضمن إساءة للدين ورموزه، وإصدار بيانات صحفية سريعة والخروج لوسائل الإعلام لتبني رد هادئ ومسؤول ومنظم وقانوني يقلل من الاحتقان المجتمعي، ويمنع الأفراد والمجموعات من الإقدام على ارتكاب أعمال عنف واعتداء على الجماعات المسيئة للرموز والمقدسات الدينية. • لجوء المؤسسات الدينية والوزارات المعنية إلى المنظمات الدولية والأممية للاتفاق على تبني خطوات منظمة وقانونية وواضحة تحول دون الإساءة إلى الرموز والمقدسات الدينية وتكفل حماية حقوق الإنسان وممارسة شعائره الدينية بحرية. • إجراء المزيد من المؤتمرات والحوارات الثنائية التي تناقش كيفية تحقيق التوازن بين حماية الرموز والمقدسات الدينية من التعدي والازدراء وبين مراعاة الحق في التعبير الذي تكفله القوانين.
الاتحادات البرلمانية والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية	• الدفع نحو وضع قرارات دولية وقطرية استرشادية ترحم الاعتداء على الرموز والمقدسات الدينية. • تقديم مشاريع قوانين موحدة تعنى بحماية الرموز الدينية في جميع الدول العربية. • تبني برامج تشريعية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول لتوحيد القوانين التي تحمي الرموز الدينية على مستوى إقليمي ودولي، والمتابعة مع الدول لتقييم أثر هذه التشريعات ومدى استفادة الدول منها.
الوطني وزارات التربية والتعليم	• إعادة تقييم المناهج التعليمية المقدمة للطلاب في المدارس داخل الدول العربية، والتأكد من احتوائها على مواد تعليمية تعزز من خطاب التسامح، وتقلل من الكراهية بين الأفراد، وتقديمها بصور جذابة للأطفال والشباب مثل: قصص مصورة للأطفال صغار السن، أو فيديوهات توعوية وتسجيلات صوتية تعزز من ثقافة قبول الغير، وتحول دون انجراف الأطفال والشباب تجاه الإلحاد أو الأفكار التكفيرية. • تدريب المعلمين على نشر قيم التعايش السلمي واحترام ثقافة الغير ومعتقداته الدينية داخل الفصول الدراسية. • تنفيذ برامج وطنية تهتم بتطوير التعليم النظامي أو غير النظامي لغرض قيم احترام ثقافات وديانات الغير ورموزهم الدينية، ولترسيخ قيم التسامح والتعايش ونبذ خطاب الكراهية.

	الوزارات الحكومية (وزارات الإعلام - وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارات الشؤون القانونية والقضاء)	• تنفيذ برامج إعلامية تنشر رسائل تتعلق بتعزيز قيم التسامح والتعايش بين الشعوب، وتعزيز الحوار بين الأديان. • استغلال منصات مواقع التواصل الاجتماعي لتنفيذ حملات إعلانية تناشد أفراد المجتمع باحترام القانون، وضبط سلوكهم الشخصي، وتحذر من الاعتداء على رموز أو مقدسات الغير. • تدشين آليات وطنية تعمل على مراقبة المحتوى المنشور على وسائل الإعلام المختلفة، للتأكد من خلوها من مؤثرات تحفز الكراهية والتعصب، ومعاقبة القنوات أو المؤسسات الإعلامية التي تكون مخالفة. • وضع سياسات إعلامية واضحة تُعزز من احترام الرموز الدينية وتفرض عقوبات على المؤسسات الإعلامية التي تُسيء إلى الأديان. • تشجيع المواطنين من خلال الإعلانات المختلفة على تبني خطوات شعبية موحدة من خلال تنفيذ حملات مقاطعة ضد الكيانات أو الشركات أو الدول التي تحرض على العنف أو الكراهية لإجبارهم عن التخلي عن هذا النوع من الخطاب. • التشجيع على الاعتراض من خلال الوسائل السلمية التي تكفلها الدساتير والقوانين مثل: (الاحتجاج السلمي، أو تقديم شكاوى ورفع دعاوى قانونية على الأشخاص المعتدين على الرموز والمقدسات الدينية)، والتحذير من مخاطر اللجوء لردود الفعل العنيفة التي قد تفضي إلى حدوث اضطرابات واسعة داخل المجتمعات.
	منظمات المجتمع المدني	• تعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في برامج وطنية وحملات توعوية ترمي لتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية احترام الرموز الدينية، والتصدي لأي محاولات للإساءة إليها، وتوعية المجتمع بخطورة خطاب الكراهية والتحريض على العنف، وتشجيع التفاهم بين الأديان المختلفة، والتعامل مع الاختلافات الدينية على أنها مصدر للتنوع وليس للصراع. • تشجيع انخراط منظمات المجتمع المدني في الجهود الدولية الخاصة بدعم خطابات التسامح والتعايش وتقبل الآخر، من خلال العمل مع المنظمات الدولية وتقديم تقارير ترصد الانتهاكات التي تتعرض لها الرموز الدينية في مختلف الدول.
	البرلمانات الوطنية	• التأكد من وجود قوانين وتشريعات صارمة تجرم الإساءة للأديان والأنبياء والشخصيات والمقدسات الدينية. • تفعيل القوانين الموجودة، والتأكد من ملائمتها لواقع وتحديات العصر الحديث، وملاءمتها للحق في التعبير عن الرأي الذي تكفله أغلب الدساتير الوطنية، والتأكد من وضوح نصوصها في معاقبة من يُسيء إلى الرموز الدينية أو يستخدمها كأداة لنشر الكراهية والتحريض على العنف، وضمان وجود آليات واضحة للتنفيذ والمتابعة، بحيث لا تظل مجرد نصوص قانونية غير مفقولة. • تطبيق مبدأ الدبلوماسية البرلمانية عبر تشبيك العلاقات وتطويرها مع الجمعيات والبرلمانات الوطنية لتوحيد الخطوات بشأن مكافحة خطابات الكراهية والتعدي على مقدسات الغير.



في ظل هذا التصاعد الخطير لوتيرة الاعتداءات على الأديان والأنبياء والمقدسات والمعتقدات الدينية، أصبح من الضروري وضع رؤية عربية متكاملة لحماية الأديان والمقدسات الدينية من أي انتهاكات، تعتمد هذه الرؤية على تعزيز الحوار بين الأديان، وتطوير القوانين المحلية والدولية التي تضمن احترام الأديان والأنبياء والشخصيات والمقدسات الدينية، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في هذه الجهود.

إن حماية الأديان والشخصيات والمقدسات الدينية ليست مجرد قضية دينية، بل هي جزء من الحفاظ على القيم الإنسانية المشتركة التي تجمع بين الشعوب. من خلال تضافر الجهود المحلية والدولية، يمكن تحقيق التعايش السلمي بين مختلف الأديان والثقافات، وضمان مستقبل آمن ومستقر للجميع.